الإطار النظرى للتحول الديمقراطى

أ.د/ سلوي السعيد فراج
استاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
كلية التجارة – جامعة قناة السويس

أ. م. د/ ريمان أحمد عبدالعال
استاذ العلوم السياسية المساعد
ووكيل الكلية لشئون البيئة وخدمة المجتمع
جامعة قناة السويس

إيمان محمد عوض الفيتورى

مقدمة

لقد برز مفهوم التحول الديمقراطي في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين حيث شهد العالم موجة ثالثة من التحول الديمقراطي انطلقت من البرتغال وإسبانيا واليونان عام ١٩٧٤ ولم تقف عند هذا الحد، بل توسعت لتصل إلى أمريكا اللاتينية وبعض الدول الأسيوية في سنوات الثمانينات؛ ثم واصلت انتشارها إلى أوروبا والاتحاد السوفياتي وبعض الدول الأفريقية مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات. وقد افترضت الدراسات الأولية للتحول الديمقراطي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي أن معنى التحول الديمقراطي كان دالاً على نفسه واضحاً بذاته، حيث عنى ببساطة التحول في النظام السياسي من عدم الديمقراطية نحو حكومة مسؤولة وتمثيلية، ومع مرور الوقت أصبح من الواضح أن بعض البلاد تمكنت من التحول الديمقراطي بنجاح.

الكلمات المفتاحية: النظام السياسي والأمازيغ، الحقوق الأمازيغية فى ليبيا، الناشطين الأمازيغ

Abstract:

The concept of democratization emerged in the last three decades of the twentieth century, as the world witnessed a third wave of democratization that started from Portugal, Spain and Greece in 1974. It did not stop there, but expanded to reach Latin America and some Asian countries in the eighties; Then it continued to spread to Europe, the Soviet Union and some African countries at the end of the eighties and the beginning of the nineties.

The initial studies of democratic transition in the seventies and eighties of the last century assumed that the meaning of democratic transformation was self-evident and self-evident, as it simply meant the transition in the political system from non-democracy towards a responsible and representative government, and with the passage of time it became clear that some countries were able to transition to democracy successfully.

مشكلة البحث:

في ظل الأنظمة الديكتاتورية تتفاقم مشاكل الأقليات العرقية، حيث تضطهد هذه الديكتاتوريات مجتمعاتها بجميع طوائفها وتخلق حالة من الفشل على كافة الأصعدة ولاسيما التنمية والعدالة الاجتماعية، مما يجعل كل طائفة تشعر بأنها مضطهدة لذاتها ولكونها أقلية

من خلال ما تقدم يمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

١- هل يوجد توافق في رؤى النظام السياسي في ليبيا في مرحلة التحول الديمقراطي؟
٢- ما مدى استجابة النظام السياسي لهذه الحقوق في مرحلة التحول الديمقراطي؟

أهداف البحث:

١. تحليل مستوى استجابة النظام السياسي في الدولة الليبية للحقوق في مرحلة التحول الديمقراطي.
٢. تحليل مستوى الاستحقاقات التي يتم المطالبة بها في مرحلة التحول الديمقراطي من وجهة نظر الناشطين.
٣. إبراز مستوى مؤشر عدم الاستقرار في الدولة الليبية من وجهة نظر الناشطين.

أهمية البحث:

تبرز أهمية الدراسة في الجانب العلمي من خلال العناصر التالية:

- قلة وجود دراسات تتناول موضوع الأمازيغ في ليبيا، وقصور المعلومات في هذه القضية نظراً لسياسة النظام السابق تجاهها.

- أهمية هذه الدراسة بالنسبة للنظام السياسي الليبي لما تقدمه من رؤى ونتائج في مرحلة انتقالية تسعى فيها ليبيا للتحول نحو الديمقراطية عبر دستور جديد يحدد وينظم شكل الدولة وهويتها، ويضمن حقوق وتطلعات أبناء الوطن

تساؤلات الدراسة :

في ضوء مشكلة البحث وأهميته وأهدافه، ما يدفعنا إلى التساؤل هل يعتبر التحول الديمقراطى أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على تحسين العلاقة بين الحكومة والشعب، وللإجابة على هذا التساؤل تم تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث نحاول التطرق إليها بشيءً من التفصيل وهي:

- ❖ أولاً التحول الديمقراطي والمفاهيم المتعلقة به.
- ❖ ثانياً: عوامل التحول الديمقراطي وأنماطه.
- ❖ ثالثاً: مراحل التحول الديمقراطي ومؤشراته

أولاً: مراحل التحول الديمقراطي ومؤشراته:

افترضت الدراسات الأولية للتحول الديمقراطي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي أن معنى التحول الديمقراطي كان دالاً على نفسه واضحاً بذاته، حيث عنى ببساطة التحول في النظام السياسي من عدم الديمقراطية نحو حكومة مسؤولة وتمثيلية، ومع مرور الوقت أصبح من الواضح أنه بينما تمكنت بعض البلاد من التحول الديمقراطي بنجاح، انهارت دول أخرى فيما وقعت مجموعة أخرى من البلدان من فئة الديمقراطية الخلافية.

التحول الديمقراطى والمفاهيم المتعلقة به

تناول العديد من الباحثين مفهوم التحول الديمقراطي من منظورات متعددة، فيرى "صمويل هنتيجتون" أن "الأنتقال هو اختزال الممر بين مرحلتين: مرحلة الاستبداد ومرحلة تأسيس السلطة الديمقراطية، وأن عملية الانتقال إلى تأسيس سلطة ديمقراطية تفرض على الحكام أن يتخذوا نماذج مختلفة من الحواجز والعوائق التي تحول دون التحرك نحوها ومن بين العوائق نجد مستوى النمو الاقتصادي حيث ينتصب الفقر حاجزاً أمام التحول الديمقراطي".

ويعرفه "برهان غليون" بأن المقصود بالتحول الديمقراطي هو "العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتحقيق درجة التوتر العالي الذي يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ".

أما "شميتر" فيعرفه بأنه "عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق بها من قبل وامتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، وطبقا لذلك فإن عملية التحول الديمقراطي تشير إلى تضمين ممارسات التعددية الحزبية التنافسية المؤسسية في الجسد السياسي ويشمل ذلك تعديلات دستورية، وتنظيمية، وقيمية، وفكرية، كما يتضمن إعادة توزيع السلطة والنفوذ، وتوزيع وتويسع دائرة المشاركة فيها وبروز مراكز مختلفة، ويمكن الوصول إلى خلاصة مفادها بأن التحول الديمقراطي هو: "عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي شمولي أو سلطوي إلى نظام ديمقراطي"

ويعرفه "تشارلزاندريان" بأنه "التحول من نظام إلى أخر، أي تغييرالنظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام وسمة التغيير بين النظم وعملية التحول، يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، وهي: البعد الثقافي، والبعد الهيكلي، والسياسات. هذه التغييرات ناجمة عن وجود تناقضات من هذه الأبعاد الثلاثة مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.

ويعرف التحول الديمقراطي بأنه "عملية تدريجية قد تتحول إليها المجتمعات عن طريق تعديل المؤسسات السياسية، بالإضافة ألى اتجاهات هذه المؤسسات وذلك عن طريق إجراءات ترتبط بطبيعة الأحزاب السياسية، وبنية السلطة التشريعية، ونمط الثقافة السياسية، وشرعية السلطة السياسية.

كما يقصد به: " تغيير نظام سياسي في صيغة غير ديمقراطية إلى صيغة أخرى أكثر ديمقراطية، أو كما يشير البعض إلى أن التحول الديمقراطي أصبح يطلق على عملية الانتقال من الحكم السلطوي إلى الحكم الديمقراطي".

ومن أجل الوصول إلى فهم أكثر دقة ووضوحاً لمفهوم التحول الديمقراطي ينبغي التمييز بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى ذات العلاقة وهو ما سوف يتم توضيحه في هذه الجزئية:

١. الديمقراطية:

يرتبط مفهوم الديمقراطية ارتباط وثيق بمفهوم التحول الديمقراطي وذلك لأن الديمقراطية تعتبر غاية التحول الديمقراطي؛ فعملية التحول الديمقراطي ليست غاية في حد ذاتها إنما هي وسيلة لتحقيق الديمقراطية وترسيخها، فالديمقراطية تتكون من مقطعين يونانيين، هما DEMOS أي الشعب وKARATIAZ بمعنى حكم، وبالتالي فإن الديمقراطية تعني "حكم الشعب" كله وليس مجرد فئة أو طبقة، أو قطاع من الشعب .

٢. الانتقال الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي؛ حيث تعتبر أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، وتعد من أخطر المراحل نظراً لازدياد احتمالية الإرتداد منها إلى الحكم السلطوي، ففي هذه المرحلة يتم اتخاذ القرار للقيام بعملية التحول الديمقراطي وتتواجد مؤسسات النظام القديم مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، مما يجعل المعتدلين والمتشددين يتقاسمون السلطة إما بالصراع أو الألتفاف، كما يتم وضع مجموعة من القواعد والإجراءات التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين، فيلتزم المحكومون بطاعة الحاكم والقبول بقواعد اللعبة السياسية.

٣. الترسيخ الديمقراطي:

يميز الكثير من المفكرين بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه "فمرحلة التحول تحدد وترسم مبدئياً أساليب وقواعد لحل الخلافات والصراعات السياسية بطريقة سلمية"، ومن المفترض أنها تنتهي عند إصدار دستور جديد وإقامة انتخابات حرة، ولكن هذا التحول الناجح لديمقراطية إجرائية شكلية لا يضمن

الاستقرار للديمقراطية الوليدة، فانقلابات عسكرية وإحداث عنف أخرى قد تكون هي النهاية لهذه الأنظمة الديمقراطية".

٤. التحول الليبرالي:

ويقصد به إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين، والسماح بالتعبيرعن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والرقابة على الإنتخابات والحد من التدخل لصالح مرشحي الحزب الحاكم، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود ويؤسس نظام سياسي شعبي من خلال إيجاد حكومة جديدة تنتج عن إنتخابات نزيهة تعددية حرة بدل الحكومة السلطوية السابقة، وتكريس حقوق وحريات الأفراد، ويهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدراً أكثر إتساعا في محاسبة النخبة، وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي، وبناءً على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية على خلاف التحول الديمقراطي الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

ثانياً: عوامل التحول الديمقراطي وأنماطه:

- **عوامل التحول الديمقراطي:**

أ. العوامل الداخلية:

١. تآكل سيطرة النظم السلطوية وإنهيار شرعيتها:

تعد عملية تآكل سيطرة النظم السلطوية على الحياة السياسية وإنهيار شرعيتها أحد أهم الأسباب الداخلية للتحول الديمقراطي وبروز معارضة قوية يكون على النظام التعامل معها، وقد تكون هذه المعارضة أحد عوامل الضغط الرئيسية التي تؤدي إلى تغيير النظام، وقد يقدم النظام السلطوي على ترك الحياة السياسية وبعض المؤسسات الأخرى، كما تعد شرعية النظام السياسي من أهم مرتكزات استمراره؛ فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل مشاكل المجتمع والوفاء باحتياجات المواطن ومواجهة

الأخطار الخارجية أدى ذلك إلى فقدان الشرعية وفقدان القبول الجماهيري والرضا الشعبي.

٢. دور القيادة السياسية:

تعد القيادة السياسية أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ القرار بالتحول الديمقراطي وكذلك بنجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة متمكنة من مواجة المعارضين والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار، وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعتبر القيادة مسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع جماعات المجتمع التي تهدد عملية التحول مصالحها للوصول الى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع، ولا يعد توافر الشروط الاجتماعية والاقتصادية الضرورية لقيام ديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول.

وقد تجد القيادة نفسها إزاء معارضة قوية أو احتياجات شعبية تجبرها على المبادرة بالتحول الديمقراطي وإدراكها أن محاولة الاحتفاظ بالسلطة لفترة طويلة لم تعد مجدية، ومن هنا فالمبادرة من قبل الحاكم بالسير في طريق التحول تمكنه من تجنب مخاطر محققة، فضلاً عن أن هذه المبادرة تخلق أمالاً كبيرة بإمكانية حماية مصالح أساسية للنظام السلطوي ذاته إذا تحول إلى الديمقراطية.

٣. العامل الاقتصادي:

يعد العامل الاقتصادي أحد المحددات المحورية في التحول نحو الديمقراطية حيث أن العلاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية تتسم بالتعقيد؛ لذا فإن احتمالات فشل الإصلاح تكون أكبر وتزيد في حالة إذا بدأت الدولة عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي بشكل متزامن وذلك لأن المشاكل التي تواجهها الدولة تكون أكبر، ولقد أشار "هنتجنتون" إلى أسبقية التطور الاقتصادي لإمكانية تحقيق الديمقراطية، بينما اشترط "بارينتون مور" وجود طبقة برجوازية لوجود الديمقراطية، بينما نجد أن "سيمور مارتن ليست" تحدث عن العلاقة بين التنمية الاقتصادية والديمقراطية السياسية، حيث أشار إلى أنه كلما تزايدت قدرة الدولة ونموها الاقتصادي كلما كانت

فرصتها في تدعيم الديمقراطية أكبر. كل ما سبق يساعد على تزايد وارتفاع رغبة المجتمع في التغيير وتحقيق العدالة والتخلص من النظام الظالم والتطلع إلى نظام يحقق العدالة.

٤. المجتمع المدني:

يشكل المجتمع المدني بمؤسساته وهيئاته المختلفة حائلاً أمام احتمال عودة النظام التسلطي وعاملاً حيوياً في تعزيز التحول نحو الديمقراطية وهو ما أكدته تجارب دول عديدة في مناطق مختلفة من العالم بفضل الضغوط التي تمارسها منظمات المجتمع لإعادة قواعد اللعبة السياسية باتجاه تصحيح آليات ممارسة إدارة العملية السياسية، ومن ثم يمكن القول أن وجود أو نمو المجتمع المدني يلعب دوراً هاماً في تدعيم وترسيخ المباديء الديمقراطية، وعادة لا تهدف قوى المجتمع المدني إلى الإستيلاء على السلطة ولكن يمكن أن تساهم في ذلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة وذلك لصالح قوى أخرى تهدف لذلك.

٥. العامل الثقافي:

يتوقف التأثير بالسلب أو الإيجاب تبعاً للبنية الثقافية لكل مجتمع ومدى قدرتها على اكتساب مكونات الثقافة الديمقراطية من الحقوق والحريات السياسية والتي تتوقف بدورها على قدرة مصادر تشكل الثقافة في إرساء تلك المكونات ضمن البنية الفكرية والسلوكية للمجتمع

ب. العوامل الخارجية:

١. ضغوطات المؤسسات والمنظمات الدولية:

لا شك أن المؤسسات الدولية تلعب دوراً هاماً في عملية التحول الديمقراطي وذلك عن طريق المساعدات الاقتصادية من خلال التحول الاقتصادي الذي يصاحب التحول السياسي، حيث إن ربط المعونات الاقتصادية بالتعددية السياسية والليبرالية الاقتصادية يمكن أن ينتج عنه تعدد لمراكز القوى على كل من الصعيدين السياسي والاقتصادي بما يسمح بوجود ثقل مضاد لسلطة الدولة، فهناك العديد من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي، وحلف الناتو، والأمم المتحدة؛ وأي دولة حديثة التحول نحو

الديمقراطية في حال تراجعها عن الالتزامات الديمقراطية فإن ذلك سوف يحول بينها وبين الحصول على المعونات الاقتصادية.

٢. دور الولايات المتحدة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مانح لدعم الديمقراطية، تليها كندا، ثم الدانمارك، فرنسا، ألمانيا، النرويج، السويد؛ إلا أن برامجهم أصغر من الولايات المتحدة في هذا المجال، ويعد الشرق الأوسط وشمال افريقيا أكبر المناطق متلق للدعم، وأروبا الشرقية، الفلبين، مصر، أندونيسيا، بنجلايدش، ويعد مشروع التحول الديمقراطي والحكم الرشيد هو أكبر المشروعات المسيطرة على برامج الوكالة الأمركية ومن ضمن البرامج التي تكفلها الوكالة دعم المجتمع المدني والمسؤولة عن توزيع المعونات الخارجية الأمريكية، وهي مسؤولة عن دعم الديمقراطية، كما أعلنت إدارة بوش الابن عن برنامج جديد للمعونات خاص بالدول النامية ربطت فيه بين المعونات الاقتصادية والإصلاح السياسي والحكم الرشيد في الدول النامية، اطلقت عليه اسم "تحدي الألفية" حيث يتم تقديم تلك المساعدات استنادا على مدى إلتزام الدول بعدة معايير تتعلق بتطبيق القانون، والقضاء على الفساد، وحماية حقوق الإنسان، وتطبيق الشفافية والمساءلة، والحكم الرشيد سياسياً واقتصادياً.

٣. الاتحاد الأوروبي:

لقد بات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مرتبطا بتطبيق النظم الديمقراطية، ومن ثم كان التحول الديمقراطي في بداية الموجة الثالثة البرتغال، وإسبانيا، واليونان مرتبط بالانضمام لعضوية المجموعة الأوروبية، ويضع الاتحاد الأوروبي شروطا باعتبارها أساس في برامج المساعدات الخارجية حيث تمثل حقوق الإنسان، والديمقراطية، وسيادة القانون، والحكم الرشيد من العناصر التي يضعها الاتحاد الأوروبي كأساس في تحديد الاعتمادات المخصصة للدول.

٤. دور العولمة:

تؤثر العولمة تأثيراً قوياً في تحفيز التحول الديمقراطي من خلال ضغوطها الاقتصادية وتدعيمها لنفوذ المؤسسات الدولية الضاغطة بدورها من أجل الديمقراطية،

الأمر الذي يزيد الضغوط على النظم السلطوية زيادة احتمالية تعاطف الرأي العام العالمي مع مطالب الشعوب الديمقراطية.

٥. عولمة قضايا حقوق الإنسان:

تزايد الوعي بمفهوم المواطنة والمطالبة بمزيد من الحقوق والواجبات ويرجع ذلك إلى انتشار التعليم وسهولة المعرفة، وهذا جعل المواطنين يقارنون بين أوضاعهم وأوضاع الآخرين من الدول الديمقراطية، وهذا أدى إلى شعور عدم الرضا والانتقاد بصوت عالي.

- **أنماط التحول:**

١. التحول من أعلى:

أشار "هنتجتون" إلى أن هذا النمط يحدث عندما "تبادر النخبة الحاكمة سواء مدنية أو عسكرية بتحويل النظام باتجاه الديمقراطية وتلعب دوراً حاسماً في إنهاء النظام السلطوي وتحويله لنظام ديمقراطي". وهذا يعني أن قادة النظام السلطوي هم الذين يلعبون دوراً حساساً في إنهاء نظامهم وتحويله إلى نظام ديمقراطي، حيث تقوم النخبة الحاكمة بإدخال عدد من الإصلاحات والتعديلات الديمقراطية لشعورها بتزايد عدم الرضا والسخط الشعبي وتناقص قوة النظام بالمقارنة بقوة المعارضة، أو لإحساسهم بعدم قدرة النظام على الوفاء باحتياجات المجتمع؛ لذا يأخذ النظام المبادرة بالتحول ويدخل أو يعد بإدخال الإصلاحات سواء لرغبة النظام في القيام بالديمقراطية أو لامتصاص الأزمة، ويتطلب هذا النمط من التحول أن تكون الحكومة أقوى من المعارضة في البداية على الأقل. وعلى الرغم من أن هذا النوع يأتي بمبادرة من السلطة الحاكمة إلا أنه لا يعني إلغاء دور الجماهير فقد يحدث التحول الديمقراطي أثر وطأة الضغوط الشعبية، وقد لا يكون الدافع في هذا التحول أو الإصلاح الإيمان بالديمقراطية وإنما قد يكون نتيجة لتحديات داخلية أو خارجية تحتم على القيادة السياسية الاتجاه في هذا الطريق.

ويرى هنتيجتون أن هذا النمط من التحول يتسم بنوع من الخديعة السياسية بمعنى أنه ليس دائما تكون عملية التحول الديمقراطي عملية حقيقية وذلك عن طريق الأخذ

ببعض سمات الليبرالية نتيجة ضغوط داخلية أو خارجية حتى يمكن للنظام الاستقرار أو تجاوز أزمة ما.

٢. التحول من خلال التفاوض:

يحدث نتيجة التفاوض أو رضا مشترك بين الحكومة والمعارضة حيث ينخرط النظام السلطوي في حوار مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة وذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي وإقامة نظام ديمقراطي بديل، وتختلف أسباب اتباع هذا النمط من حالة إلى أخرى، إلا أن بعض السمات العامة المشتركة بين الحالات التي حصرها هنتجتون من بين ٣٥ حالة من حالات التحول الديمقراطي خلال عقدي السبعينات والثمانينات شهدت إجراء مفاوضات على قرار هذا النمط وتمثلت الأسباب:

١. فقدان النظام القائم للشرعية.
٢. انهيار الأيديولوجية القائم عليها.
٣. تردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى فشل النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب.
٤. ضغوط خارجية على النظام سواء أكانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية.
٥. عزم القوى السياسية على الإطاحة بالنظام القائم واستبداله بنظام أخر.

هذه الأسباب تدفع النظام نحو القبول بالدخول في مفاوضات مع القوى المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية، وغالباً ما يشهد هذا النمط حالة اتفاق تضمن تحقيق مصالح أطراف العملية التفاوضية، بمعنى أن يتخلى النظام عن مجموعة من القيود التي يفرضها على الحريات وحقوق الأفراد، ومن الضروري في هذا النمط ألا تتعارض مواقع النخب المهيمنة في النظام السلطوي ومن المهم أيضا لضمان الاستقرار السياسي بعد المرحلة الانتقالية ودمج النخب ضمن المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي لا تهدد مصالح هذه النخب.

وهناك استراتيجيتين تتبعها قيادة النظام السلطوي عندما ترغب في التحول إلى الديمقراطية الأولى التحول بالقوة، والثانية التحول من خلال المساواة والحل الوسط

والتفاوض، إذ يتم التحول الديمقراطي بمبادرة من قبل قيادة النظام السلطوي والقوى المعارضة على حدً سواء وذلك بعد دخول الطرفين في مفاوضات وحوارات بهدف وضع مجموعة من القواعد والأسس لإنهاء النظام السلطوي والبدء بإقامة النظام الديمقراطي، إن ما يدفع الأطراف المعنية للحوار والمفاوضات حول الطريقة المثلى التي ينبغي اتباعها عند بدء التحول نحو الديمقراطية هي مجموعة من العوامل المختلفة من حالة إلى أخرى؛ فالعوامل التي قد تدفع القيادات السياسية إلى إجراء المفاوضات عديدة مثل انهيار الايديولوجية وفقدان الشرعية التي كان يقوم عليها النظام، أو الفشل في تلبية الحد الأدنى من مطالب واحتياجات المواطنين نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية التي تربط المعونات العسكرية والمساعدات الاقتصادية وبين التقدم في جانب الإصلاح السياسي، والأهم من ذلك تيقن النظام بعدم قدرته على احتواء المعارضة أو إخمادها كل هذه العوامل أو بعضها تدفع القيادات السياسية للحوار، بالإضافة إلى عدم امتلاك القوى السياسية والاجتماعية المعارضة للقوة التي تمكنها من الإطاحة بالنظام القائم وهو ما يدفعها إلى التفاوض وبالتالي دخول كل الأطراف المؤثرة إلى عملية التفاوض على أمل الوصول إلى اتفاق يرضي الجميع ويكفل لكل الأطراف مصالحها.

فالتحول الإصلاحي أو التفاوض يتطلب قوة متساوية بين الحكومة والمعارضة وعدم تأكد وشك في قدرة الطرفين وفي هذه الأجواء فإن مخاطر التفاوض والوصول إلى اتفاق وحل وسط تصبح أقل من مخاطر المواجهة، ولكي تتم المفاوضات لابد من أن يقبل الطرفين ببعض الشرعية للطرف الأخر، وأن يكون هناك ضمان بأن أياً من الطرفين لن يفقد كل شيء وهذا يصبح أساس الاتفاق.

ويشير البعض إلى أن هذا الأساس أو الميثاق وإن كان يساعد في تقويض أسس النظام السلطوي، إلا أنه لا يعني الحفاظ على بقائه، وينبغي أن يكون الأتفاق شاملاً ولا يستبعد أيا من الفاعلين السياسيين لضمان نجاحه، وأن يمنع كافة الأطراف من الأضرار بمصالح الآخرين، ومن أبرز الحالات التي أخذت بهذا النمط التفاوضي حالة

جنوب أفريقيا عام ١٩٨٩ من خلال المفاوضات التي دارت بين "نيلسون مانديلا" والحكومة، والأرجواي عام ١٩٨٤، وكولومبيا وفنزويلا عام١٩٨٥.

٣. التحول من أسفل:

يعد أكثر الأنماط اتساما بالعنف وغالباً ما يحدث استجابة لضغوط اجتماعية وأزمات داخلية اقتصادية وسياسية عامة، فيأتي التحول الديمقراطي في أعقاب صراعات ومظاهرات شعبية عنيفة ومطالبات من قبل الشعب بإنجاز الإصلاحات المنشودة، كما تتسم بضعف القيادات القائمة على النظام في مواجهة قوى المعارضة بالقدر الذي يسمح لقوى المعارضة بإطاحة النظام القائم على نحو ما جاء في حالات كل من ألمانيا الشرقية، والأرجنتين، ورومانيا، ذلك أن هذه النظم أقل احتمالا بأن تتخلى عن السلطة طواعية لأن هؤلاء القادة يعمدون إلى البقاء في السلطة بقدر ما يستطيعون مما يؤدي إلى توترات عنيفة بين النظام السياسي والمجتمع، وتأخذ جماعات المعارضة زمام المبادرة بالتحول نحو الديمقراطية إذ يسقط الأنظمة السلطوية أو يتم الإطاحة بها أو قد يحدث التحول نتيجة وفاة الديكتاتور.

إن هذا النمط من الانتقال يعكس حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكومة وقوى المعارضة لصالح الأخيرة خاصة عندما تنهار شرعية النظام وتتصدع النخبة الحاكمة ويتخلى الجيش عن مساندة النظام السلطي الى جانب وجود تأييد شعبي كبير للمعارضة، ومن أمثلة هذا النمط الحركات الاجتماعية في كل من ليبيا، تونس، مصر، واليمن.

ثالثاً: مراحل التحول الديمقراطي ومؤشراته

- **مراحل التحول الديمقراطي**

١. مرحلة القضاء على النظام السلطوي:

هي الفترة الزمنية التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، حيث يشهد المجتمع خلالها العديد من الصراعات بهدف إرضاء مصالح من يقودون عملية التحول وتحديد قواعد اللعبة السياسية والفاعلين المسموح لهم بدخول الساحة السياسية.

ويرى كل من "أدونيل" و"شميتر" ضرورة وجود بعض العوامل الضرورية لانهيار النظام السلطوي من أهمها الصراع بين المتشددين من ناحية وهدفهم البقاء في السلطة ويمثلون مصدر للانقلابات والمؤامرات والمعتدلين من ناحية أخرى والذين يدركون أن النظام الذي ساعدوه وتمتعوا في ظله بمناصب هامة عليه أن يدخل بعض الإصلاحات وأن يضع شكل من أشكال الشرعية الانتخابية، ومن المحتمل حدوث انقسامات وانشقاقات في صفوفهم نتيجة الضغوط الداخلية المتمثلة في تدهور شرعية النظام السياسي والضغوط الخارجية فيفقد النظام السلطوي تماسكه وتبدأ عملية التحول، وتتوقف عملية سقوط وانهيار النظام السلطوي على درجة تماسكه وقوة المعارضة وتماسكها ومقدار الضغوط الخارجية والداخلية وحدة الاستقطاب والصراع بين المتشددين والمعتدلين.

٢. مرحلة إقامة النظام الديمقراطي:

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل التحول الديمقراطي وذلك لأن النظام في هذه المرحلة إما أن يستكمل عملية التحول التي بدأها أو يرتد مرة ثانية إلى النظام السلطوي؛ إذ تظل المخاطر قائمة للإرتداد عن الديمقراطية إلى النظام السلطوي، وينظر إلى هذه المرحلة على أنها هجين أو خليط من مؤسسات النظام القديم ومؤسسات النظام الجديد والديمقراطيون والسلطويون، وغالباً ما يتقاسمون السلطة سواء من خلال الصراع أو الاتفاق، ويحدث التحول عندما يتم تكيف النظام مع المطالب الجديدة أو عندما يكون النظام غير قادر على الحفاظ على ذاته ويتم إحلاله بنظام جديد.

٣. مرحلة تدعيم وتوطيد النظام الديمقراطي:

يعرفه "دايموند" بأنه عملية تحقيق الشرعية العميقة الواسعة، بمعنى إيمان كافة الفاعلين السياسيين الرئيسيين على مستوى النخبة والجماهير بأن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل للجميع مقارنة بأي بديل واقعي أخر، وتكتسب هذه المرحلة الطابع المؤسسي حيث يتم الاتفاق بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها ويتم الالتزام بها من قبل جميع القوى السياسية الفاعلة. ويرى "لورانس

هيد" أن الرسوخ الديمقراطي يتضمن التزامات وتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية أكثر من المؤسسات، ويرى أن رسوخ الديمقراطية حالة يسود فيها الاعتقاد من الفاعلين السياسيين الرئيسيين والأحزاب وجماعات المصالح أو أي قوى أو منظمات بعدم وجود بديل عن العمليات الديمقراطية للوصول للسلطة.

وفي مرحلة توطيد الديمقراطية يتخلص النظام السلطوي من جميع مؤسساته القديمة ويحل محلها مؤسسات جديدة تعزز النهج الديمقراطي، وتظهر فيه قوى المعارضة وتقوم بطرح قضايا هامة وتظهر هياكل جديدة، ويكون هناك شفافية في الطرح بالإضافة إلى الاهتمام بنشر القيم والثقافة السياسية لترسيخ الديمقراطية والتي يكون خطواتها الإصلاح الدستوري والتشريعي وإرساء مفاهيم دولة القانون والانتخابات الحرة النزيهة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية و تفعيل دور السلطة القضائية.

٤. مرحلة النضج الديمقراطي:

وهي أعلى مراحل التحول الديمقراطي حيث تتضمن عمليتين مستقلتين ولكنهما مترابطتان وهما الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية.

يقصد بالديمقراطية الاجتماعية بجب أن يكون المواطنين متساوين في الحقوق والواجباتـ أما الديمقراطية الاقتصادية فهي ترتكز على امتلاك المواطنين الحد الأدنى من مصادر الاستقلال الاقتصادي، وتهدف هذه المرحلة إلى تحسين الأداء وزيادة قدرة المواطنين على المشاركة السياسية وتحقيق الرفاهية.

وهنا يتم طرح السؤال هل بالضرورة أن تؤدي الإطاحة بالنظم غير الديمقراطية إلى الانتقال إلى أخرى ديمقراطية؟ وهل انتهاء المرحلة الثانية من التحول بإجراء انتخابات تنافسية يعني بالضرورة الانتقال لمرحلة الرسوخ لنظام ديمقراطي دون انتكاسات؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة من واقع التجارب التي حدثت فإنه ليس بالضرورة أن يتحقق الانتقال من مرحلة لأخرى دون انتكاسة، ونستشهد هنا بنموذج الثورة الإيرانية فبراير ١٩٧٩ والتي نجحت في المرحلة الأولى وتعثرت في الثانية، حيث انتكست إلى

نظام حكم راديكالي ديني، وفي نفس الاتجاه يعتقد البعض أن عملية التحول تتم عندما تصل حكومة جديدة للسلطة كنتيجة مباشرة للتصويت في انتخابات تنافسية لكن قد تظل هذه الحكومة غير قادرة على اتخاذ القرارات بحرية نظرا لغلبة عناصر النظام القديم على معظم مؤسسات الدولة وبالتالي تتغير عملية التحول في المرحلة الثانية، لذلك نستطيع القول ان المرحلة الثانية من التحول تلعب دوراً أساسياً في تحديد مصير إكتمال عملية التحول وإمكانية تعايش مؤسسات النظام القديم والجديد المنتخب.

والخلاصة؛ فإن عملية التحول الديمقراطي ترتكز على محورين أساسيين هما: إزاحة النظام غير الديمقراطي وإحلاله بأخر ديمقراطي، وما بين الإزاحة والإحلال تختلف تفاصيل عملية الانتقال التي قد تنجح أو لا تنجح حيث تتوقف في جانب كبير منها على شكل الصراع السياسي للنخبة السياسة... وعليه فإن عملية التحول الديمقراطي لا بد لها أن تنجح على الأقل في مرحلتها الثانية على المستوى الإجرائي في إرساء مؤسسات التنفيذ والتشريع والدستور والتي تتطلبها البنية المؤسسية للنظم الديمقراطية، أيضاً إرساء بنية اقتصادية ينتج عنها قوى اجتماعية جديدة قادرة على تعظيم الرأسمالية الوطنية وتقليص دور الدولة اقتصادياً بالإضافة إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني وذلك حتى يمكنها الوصول إلى مرحلة الرسوخ.

- **مؤشرات التحول الديمقراطي:**

١. وضع دستور ديمقراطي:

وضع ترتيبات دستورية ومؤسسة بالتوافق بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين بشأن النظام السياسي الجديد، وعلى هذا الدستور أن يراعي ثلاثة أبعاد رئيسية في نظام الحكم الذي يقيمه.

أ. تنفيذ الممارسة الديمقراطية باعتبارات قيام واستمرار وفاق مجتمعي كاف لتأسيس نظام حكم ديمقراطي مستقر.

ب. تنظيم السلطات في الدولة وتحديد اختصاصات كل منها ووضع قيود تضمن أن تكون ممارسة السلطة وفق الاحتياجات الدستورية.

ج. كفالة الحقوق والحريات العامة للأفراد.

٢. سيادة القانون:
ويقصد به أن تكون مجموعة من القواعد التي تنظم مختلف مناحي الحياة في المجتمع، إن التزام النظام واحترام القواعد القانونية وخضوعه لها لتمهيد الطريق للتحول الديمقراطية.

٣. التعددية السياسية:
تعني تعدد القوى السياسية داخل الدولة وصفها في التعبير عن نفسها والمشاركة في عملية صنع القرار وهي تتضمن الاعتراف بوجود تنوع واختلاف وتباين.

٤. تداول السلطة:
تداول السلطة بطرق سلمية، وتشكيل حكومة طبقاً لقواعد قانونية وإجرائية محددة من خلال الانتخابات العامة الحرة النزيهة والمباشرة، ومنع احتكار السلطة، ويعد تداول السلطة من أهم المؤشرات على وجود تحول ديمقراطي.

٥. حرية الانتخابات:
إن المسار النهائي لديمقراطية أي نظام يتمثل في ارتباطه بوجود انتخابات حقيقية تتوافر لها مقومات الشفافية واحترام القانون وضمان حرية الاختيار للمواطنين.

٦. استقلال القضاء:
يُعد استقلال القضاء الدعامة الأساسية لقيام السلطة، ويدل استقلال القضاء المؤشر الحقيقي على سلامة التوجه الديمقراطي وجديته، ويرتبط مبدأ استقلال القضاء ارتباطاً عضوياً بمبدأ الفصل بين السلطات الذي يعد أحد الدعامات الأساسية لقيام النظم الديمقراطية.

٧. حرية الرأي والصحافة:
حرية الصحافة والرأي بمعناها الواسع تعنى حرية الوصول إلى المعلومات وحرية إبداء الرأي وحرية تبادل المعلومات والآراء، ومعنى الحرية الفكرية أن يكون للإنسان قدرة على إظهار أفكاره بلا مانع، أما حرية الصحافة فتعني أن لاتكون هناك رقابة من قبل السلطة على ما تنشره الصحف وتسهم بها في توعية الجماهير والرقابة على أجهزة الدولة ومحاربة الفساد ومناقشة السياسات العامة.

النتائج:

تبين أنه من خلال ما تم طرحه فى هذا الفصل أن عملية التحول إلى الديمقراطية هى ليست بالعملية السهلة أو السريعة، فهى عملية معقدة للغاية وأكثر المراحل خطورة نظراً لإمكانية تعرض النظام الجديد للارتداد والتراجع وذلك نظراً لتأثير بعض العوامل الخارجية أو الداخلية، بالإضافة إلى وجود بعض التحديات التى قد تعيق مسار التحول، وبالتالى فإن نجاح هذا التحول مناط أو مرتبط بمدى قدرة النظام السياسى ودور القيادة، ومدى وجود قوى فاعلة ومؤثرة فى مواجهة هذه التحديات والضغوطات التى يمر بها النظام السياسى فى مرحلة التحول.

وتظل العرقيات ومطالبها من أهم التحديات التى قد تواجه النظام السياسى الجديد فى مرحلة الانتقال لليمقراطية، وما صاحبها من ظهور لمسألة العرقيات ومطالبها، وعلى الرغم من وجود طفرة هائلة في الأدبيات المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي ووجود مراكز بحثية ودوريات علمية متخصصة في دراسة قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي في المناطق المختلفة من بلدان العالم إلا أن البحوث والكتابات العربية التي أهتمت بهذه الظاهرة مازالت قاصرة سواء على المستوى النظري أو على مستوى الدراسات المقارنة فهي مازالت بصفة عامة قليلة إن لم تكن نادرة.

كما أن ظاهرة العرقيات والأقليات العرفية على الرغم من حجمها وعمقها وعالميتها إلا أنها لم تحظى أيضا إلا بالقليل من الاهتمام من قبل الباحثين العرب، وذلك بحكم العديد من الأسباب أهمها سياسات الأنظمة العربية السابقة تجاه قضايا العرقيات والأقليات.

التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، ينصح بالتوصيات التالية

- ❖ أنه على النظام السياسي أن يبدي استجابة أكبر تجاه مطالب المكونات الاجتماعية في هذه المرحلة المهمة من تأسيس الدولة، وذلك من خلال الاستئناس بتجارب الدول الأخرى في كيفية نعاملها مع العرقيات الموجودة بها، خاصة وأن

قضية الأمازيغ في ليبيا ومطالبهم هى ذاتها في الجزائر والمغرب حيث يوجد ثقل أمازيغى في هاتين الدولتين، وعليه يمكن أن تكون الجزائر والمغرب كنماذج يحتذى بها في تعاطيها مع الأمازيغ

- ❖ عدم التشدد أو التطرف في المطالب من قبل الأمازيغ، وعدم السعى لقيام حكم ذاتى، الأمر الذى قد يؤدى إلى فتح الباب أمام مطالب مكونات أخرى في اتباع نفس النهج، ولربما من الأفضل أن تكون المطالبة بحقوقهم من خلال الاستمرار بالمطالبة والتفاوض مع النظام السياسى حفاظاً على استقرار ووحدة الدولة.
- ❖ إجراء دراسات أخرى تتناول ظاهرة المكونات العرقية في ليبيا لما لها تأثير على وحدة الدولة واستقرارها، خاصة وأننا نمر بمرحلة تأسيسية هامة في بناء الدولة تهدف لإقامة دولة ديمقراطية مدنية تؤمن بالتعددية والحرية والعدالة والقيم الإنسانية، بالتالي يجب أن تأخذ هذه القضايا حقها في البحث والدراسة، وذلك لندرة الدراسات فيها على المستوى المحلي، وذلك من خلال فتح مراكز دراسات ودعم مراكز الدراسات الأمازيغية.

المراجع:

- ❖ مسودة الدستور
- ❖ أحمد عبد الحافظ، **الدولة والجماعات العرقية**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ٢٠٠٥.
- ❖ أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ١٩٩٨.
- ❖ **أحاديث هيروديت عن الليبيين المازيغ**، ترجمة: مطصفى المشي، الرباط: المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، ٢٠٠٩.
- ❖ أمراجع محمد الخجخاج، **نمو المدن الصغيرة في ليبيا**، بنغازي: دار تلساقية للنشر، ٢٠٠٨.
- ❖ إسماعيل كمالي، **سكان طرابلس الغرب**، تعريب: حسن الهادي بن يونس، سلسلة الدراسات المترجمة، طرابلس: مركز جهاد الليبين للدراسات التاريخية، ١٩٩٧.
- ❖ تيد روبرت جار، **أقليات في خطر: دراسة إحصائية وسياسية واجتماعية**، ترجمة: مجدي عبد الحكيم، سامية الشامي، ١٩٩٥.
- ❖ جميل حمداوي، **الحضارة الأمازيغية**، المغرب: دار أفريقيا الشرق، ٢٠١٦.

❖ حمدي عبد الرحمن حسن، **التعددية وأزمة بناء الدولة في أفريقيا**، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الفريقي، ١٩٩٦.
❖ دولت أحمد صادق، ومحمد السيد غلاب، وجمال الدين الدناصوري، **جغرافيا السياسية**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٨.
❖ فاروق مصطفى إسماعيل، **الجماعات العرقية**، الإسكندرية: الهيئة العامة للكتاب، ١٩٧٥.
❖ فرج عبد العزيز نجم، **القبيلة والإسلام والدولة**، بنغازي: دار برنيتشي، د.ت.
❖ فوزي غرايبة، ونعيم دهمش، وربحي الحسن، وخالد أمين، وهاني أبو جبارة، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
❖ محمد بيومي مهران، **المغرب القديم**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٠
❖ محمد عبيدات، ومحمد أبو نصار، وعقلة مبيضين، **منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات**، عمان: دار وائل للنشر، ١٩٩٩
❖ أم كلثوم الطيب الفرجاني، دور الولايات المتحدة الأمريكية في تسوية الأزمة البوسنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ٢٠٠٧.
❖ آيات محمد عبد الوهاب، الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم العربية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٧.
❖ حسن محمد سلامة السيد، التحولات الديمقراطية وشرعية النظام السياسي في مصر ١٩٨١-١٩٩٣، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٧.
❖ عادل بن عايض المغذى، دور المناهج التعليمية في تقرير مفهوم الوحدة الوطنية، **ورقة بحثية**، جامعة المجمعة.
❖ عبد الله الأشعل، **أفريقيا جنوب الصحراء من التركة الاستعمارية إلى الصراع العرقي**، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية، العدد ٥٣، ١٩٩٧.
❖ محمد مختار العرباوي، **ظهور البربر في شمال أفريقيا**، مجلة الدراسات التاريخية، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، العددان (٧٩،٨٠)،٢٠٠٢.

❖ Bierscnenk. Thomas "Religion Political Structure: remarks on lbadismin oman abd the mzab (Algeria). "Studia islamica 68 (1988): 107. 127.
❖ David O'CONNOR, ''Egyptians and Libyans in the New Kingdom'', Expedition magazine, Volume 29 issue 3, 1987, Pennsylvania University, Archeology and Anthropology Museum site.

❖ Eva PFOSTEL and Will KIMILCKA, “Minority Politics in the Middle East and North Africa: The Prospects for Transformative Change”, Ethnic and Social studies, 2015, Queen’s University. https://www.researchgate.net/publication/2831843_Minority_Politics_in_the_Middle_East_and_North_Africa_The_Prospects_for_Transformative_change